البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آذار 2022

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــــي	41

مستوى التصنيف: عام

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.2% خلال عام 2021، وذلك مقابل تراجع نسبته 1.6% خلال عام 2020. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 2.2%، بالمقارنة مع استقرار نسبي خلال ذات الفترة من عام 2021. كما بلغ معدل البطالة خلال عام 2021 ما نسبته 24.1% مقابل 23.2% خلال عام 2020.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 18,056.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 39,573.8 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 30,452.3 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 39,556.5 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 2,148.3 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,730.6 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2021، بالمقارنة مع عجز مقداره 2,182.4 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2020. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,325.8 مليون دينار ليصل إلى 20,259.5 مليون دينار (63.1% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,408.9 مليون دينار، ليصل 15,507.2 مليون دينار (48.3% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2021 ليصل إلى 35,766.7 مليون دينار (111.3% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 13,625.6 مليون دينار (42.4% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,137.5 مليون دينار (47.1% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,763.1 مليون دينار (89.5% من GDP مقابل 85.4% من GDP في نهاية عام 2020).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 27.3% لتبلغ 577.0 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 22.5% لتبلغ 1,347.8 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 19.1% ليصل إلى 770.8 مليون دينار مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2021. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 188.4% لتصل إلى 327.8 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 124.4% لتصل إلى 99.2 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 1.0% لتصل إلى 412.8 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2021 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,822.7 مليون دينار (8.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,778.8 مليون دينار (5.7% من GDP) خلال عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 12.1% من GDP خلال عام 2021 مقارنة مع 9.1% من GDP خلال عام 2020. فيما سجل الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل بلغ 441.5 مليون دينار خلال عام 2021 مقارنة مع 539.8 مليون دينار خلال عام 2020. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2021 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 35,011.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 33,707.4 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 18,056.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 39,573.8 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 30,452.3 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 39,556.5 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2022 باستثناء سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2022 باستثناء سعر الفائدة على القروض والسلف والذي حافظ على مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 2,148.3 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 15,588.2 مليون دينار، مقابل 15,495.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أهم المؤشـرات النقديــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2021		نهاية شباط	
		2021	2022
US$ 18,043.2	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 15,490.5	US$ 18,056.7
13.3%		-2.7%	0.1%
9.5	التغطية بالأشهر	8.4	9.4
39,509.2	السيولة المحلية	37,472.2	39,573.8
6.7%		1.2%	0.2%
30,028.5	التسهيلات الائتمانية	29,157.8	30,452.3
4.9%		1.8%	1.4%
26,708.6	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	25,977.9	27,188.1
4.6%		1.8%	1.8%
39,522.3	إجمالي ودائع العملاء	37,317.6	39,556.5
7.4%		1.4%	0.1%
30,684.6	ودائع بالدينار	28,714.4	30,698.9
8.7%		1.7%	0.0%
8,837.7	ودائع بالعملات الأجنبية	8,603.2	8,857.6
3.3%		0.6%	0.2%
30,988.2	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	29,285.8	31,145.9
7.4%		1.5%	0.5%
24,723.7	ودائع بالدينار	23,116.6	24,769.5
8.9%		1.8%	0.2%
6,264.5	ودائع بالعملات الأجنبية	6,169.2	6,376.4
2.0%		0.4%	1.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

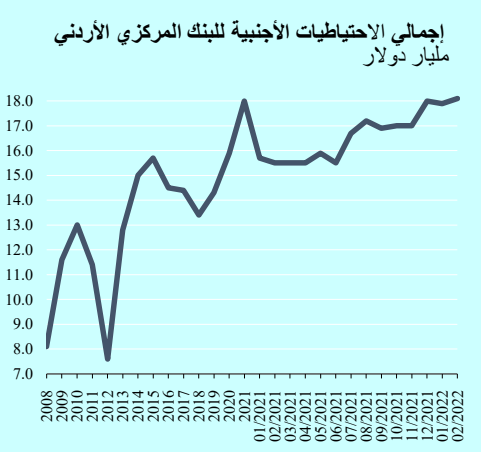

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 18,056.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 39.6 مليار دينار، مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر شباط من عام 2022 مع نهاية عام 2021، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 33.4 مليار دينار، مقابل 33.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

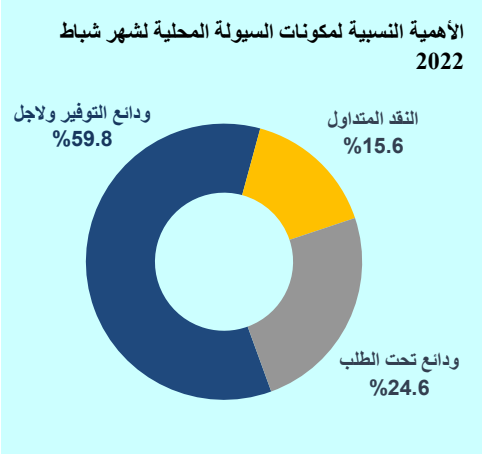

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 6.2 مليار دينار، وهذا الرصيد مماثل تقريباً للرصيد المسجل في نهاية عام 2021.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

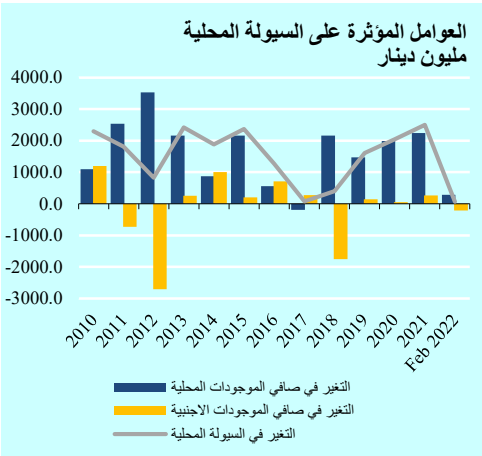

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 32.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 31.7 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 7.6 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 12.2 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2021		نهاية شباط 2021	نهاية شباط 2022
7,822.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,201.8**	**7,605.9**
12,088.0	البنك المركزي	10,546.9	12,163.6
-4,265.5	البنوك المرخصة	-3,345.1	-4,557.7
31,686.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**30,270.4**	**31,967.9**
-5,239.4	البنك المركزي، منها:	-3,941.0	-5,312.0
1,185.3	الديون على القطاع العام (صافي)	930.8	1,103.4
-6,447.2	أخرى (صافي*)	-4,894.2	-6,437.0
36,926.1	البنوك المرخصة	34,211.4	37,279.9
13,319.0	الديون على القطاع العام (صافي)	12,257.4	13,382.7
27,535.9	الديون على القطاع الخاص	26,703.1	28,004.8
-3,928.8	أخرى (صافي)	-4,749.1	-4,107.5
39,509.2	**السيولة المحلية (M2)**	**37,472.2**	**39,573.8**
6,225.4	**النقد المتداول**	**5,989.4**	**6,192.6**
33,283.8	**الودائع، منها:**	**31,482.8**	**33,381.2**
6,328.7	بالعملات الأجنبية	6,241.9	6,446.9

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2022/3/20 برفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، لتصبح كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.75%.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50%.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.25%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.75%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.75%.

ويأتي هذا القرار لاحتواء الضغوط التضخمية المتوقعة في ضوء تصاعد معدلات التضخم عالمياً وبلوغها مستويات مرتفعة بفعل التعافي التدريجي للطلب العالمي في أعقاب جائحة كوفيد-19، وما رافق ذلك من اختلال في سلاسل التوريد. كما أن زيادة حالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية العالمية، والقيود الحمائية التي اتخذتها بعض الدول لغايات المحافظة على الأمن الغذائي لديها، أضفت مزيداً من الضغوط على الأسعار العالمية وسلاسل التوريد.

وفي إطار حرص البنك المركزي على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، قرر البنك المركزي تمديد العمل ببرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.3 مليار دينار، والإبقاء على أسعار فائدة هذا البرنامج دون تغيير عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، وذلك لتوفير التمويل للنشاطات الإنتاجية بشروط ميسرة.

كذلك قرر البنك استمرار العمل ببرنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين البالغ قيمته 700 مليون دينار، والابقاء على سعر الفائدة للمقترضين بما لا يتجاوز 2%، ولأجل 54 شهراً، من ضمنها فترة سماح تصل إلى 12 شهرًا.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة منوية

2021			شباط 2021	شباط 2022
2.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي		2.50	2.50
3.50	إعادة الخصم		3.50	3.50
3.25	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)		3.25	3.25
2.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة		2.00	2.00
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر		2.50	2.50
2.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع		2.50	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

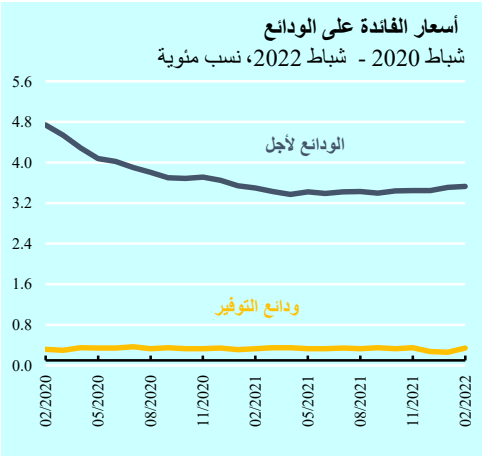

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط من عام 2022 بمقدار نقطتين أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.53%، ليرتفع بذلك بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط من عام 2022 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.34% ليرتفع بذلك بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط من عام 2022 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.24%، لينخفض بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

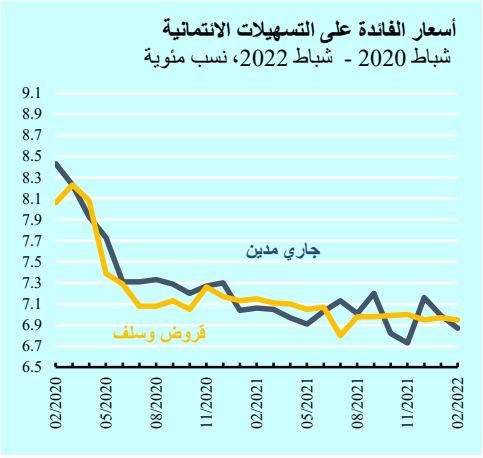

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط من عام 2022 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.87%، لينخفض بذلك بمقدار 29 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

مستوى التصنيف: عام

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر شباط من عام 2022 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.49%، لينخفض بذلك بمقدار 50 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2021		شباط 2021	شباط 2022	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.26	تحت الطلب	0.25	0.24	-2
0.27	توفير	0.33	0.34	7
3.45	لأجل	3.50	3.53	8
	التسهيلات الائتمانية			
7.99	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.61	7.49	-50
6.95	قروض وسلف	7.15	6.95	0
7.16	جاري مدين	7.06	6.87	-29
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.33	8.37	0

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط من عام 2022 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.95%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما نسبته 8.37%، ليحافظ بذلك على مستواه لمسجل في نهاية الشهر السابق ونهاية عام 2021.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2022 بما مقداره 423.8 مليون دينار، أو ما نسبته (1.4%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021، مقارنة مع ارتفاع بلغ 518.7 مليون دينار، أو ما نسبته (1.8%) خلال الفترة المماثلة من عام 2021.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر شباط من عام 2022، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 479.5 مليون دينار (1.8%)، والمؤسسات العامة بمقدار 9.6 مليون دينار (1.4%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 6.8 مليون دينار (1.0%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 58.7 مليون دينار (3.2%)، كما انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 13.4 مليون دينار (10.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 39.6 مليار دينار، مقابل 37.3 مليار دينار في نهاية شهر شباط من عام 2021، و39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر شباط من عام 2022 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 30.7 مليار دينار، و8.9 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 28.7 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر شباط من عام 2021. أما في نهاية عام 2021 فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 30.7 مليار دينار و8.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر شباط من عام 2022 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2021. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر شباط من عام 2022 حوالي 114.8 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 3.3 مليون دينار (2.9%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 75.7 مليون دينار (35.7%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 226.4 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 89.3 مليون سهم مرتفعاً بمقدار 2.7 مليون سهم (3.1%) عن مستواه المسجل خلال نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 71.2 مليون سهم (35.7%). أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 175.8 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2022 انخفاضاً قدره 16.6 نقطة (0.8%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,148.3 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 34.5 نقطة (2.0%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 29.7 نقطة (1.4%)، مقابل ارتفاع قدره 104.1 نقطة (6.3%) خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأسهم لقطاع الصناعة بمقدار 49.1 نقطة (1.3%)، وأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 43.6 نقطة (1.7%)، وقطاع الخدمات بمقدار 3.8 نقطة (0.3%) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

	شباط		
2021	2021		2022
2,118.6	1,761.4	الرقم القياسي العام	2,148.3
2,604.5	2,255.7	القطاع المالي	2,648.0
3,665.9	2,488.3	قطاع الصناعة	3,715.0
1,327.4	1,201.9	قطاع الخدمات	1,331.3

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2022 ما مقداره 15.6 مليار دينار، منخفضة بمقدار 39.0 مليون دينار (0.2%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 247.4 مليون دينار (1.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 92.5 مليون دينار (0.6%).

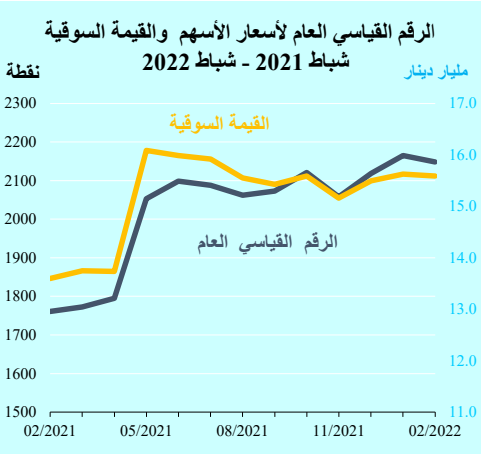

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر شباط من عام 2022 تدفقاً سالباً بلغ 2.2 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2022 ما قيمته 9.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 11.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2022، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 7.2 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

شباط			
2022	2021		2021
114.8	136.4	حجم التداول	1,963.6
5.7	7.2	معدل التداول اليومي	7.9
15,588.2	13,598.8	القيمة السوقية	15,495.7
89.3	128.4	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,538.2
-2.2	-2.4	صافي استثمار غير الأردنيين	-60.9
9.2	9.6	شراء	220.2
11.4	12.0	بيع	281.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2021 نمواً بنسبة 2.6%، وذلك مقابل تراجع نسبته 1.6% خلال ذات الربع من عام 2020. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7% خلال الربع الرابع من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.9% خلال ذات الربع من عام 2020.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2021 نمواً نسبته 2.2%، مقابل تراجع نسبته 1.6% خلال عام 2020. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.5% خلال عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.8% خلال عام 2020.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 2.2%، بالمقارنة مع استقرار نسبي خلال ذات الفترة من عام 2021.

- بلغ معدل البطالة خلال عام 2021 ما نسبته 24.1% (22.4% للذكور و30.7% للإناث)، وذلك مقابل 23.2% (21.2% للذكور و30.7% للإناث) خلال عام 2020. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15- 19 سنة (بواقع 60.9%) و20-24 سنة (بواقع 47.3%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.2% خلال عام 2021، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.6% خلال عام 2020. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 2.3% خلال عام 2021 مقابل تراجع نسبته 2.6% خلال عام 2020). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل أيضاً نمواً نسبته 2.2% خلال عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.4% خلال عام 2020. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.5%، مقابل تراجع نسبته 1.8% خلال عام 2020، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.3% خلال عام 2021 مقابل تراجع نسبته 0.3% خلال عام 2020.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2019-2021، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.7	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.3	3.5	4.0	**3.7**
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	3.0	-4.7	-3.1	-1.9	**-1.8**
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	0.3	3.2	2.7	2.6	**2.2**
GDP بالأسعار الجارية	0.5	4.7	4.2	4.7	**3.5**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

2019-2021، %

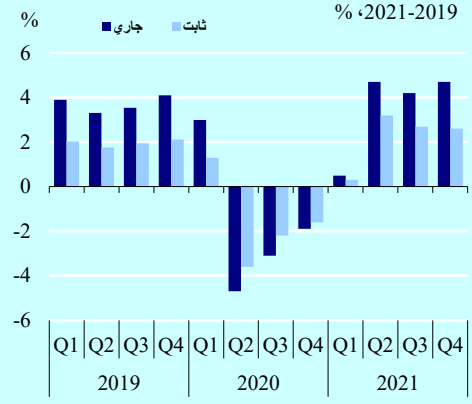

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2021 مدفوعاً، في جانب منه، بالتحسن الكبير في مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الكلية، والعودة التدريجية للعمل في كافة القطاعات الاقتصادية خلال هذا العام.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2021، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات ما نسبته 59.1% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2021.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2020	2021	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	-1.6	2.2	-1.6	2.2
الزراعة	1.6	2.8	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	0.8	8.8	0.02	0.2
الصناعات التحويلية	-2.7	2.3	-0.5	0.4
الكهرباء والمياه	-1.4	1.8	0.0	0.0
الإنشاءات	-3.8	3.8	-0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	-2.3	2.2	-0.2	0.2
المطاعم والفنادق	-8.2	2.7	-0.1	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	-5.2	2.3	-0.5	0.2
خدمات المال والتامين	3.0	4.2	0.2	0.3
العقارات	0.5	1.4	0.1	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	-3.3	1.0	-0.3	0.1
منتجو الخدمات الحكومية	1.1	1.4	0.1	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	-2.3	1.7	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2022 تحسناً في أدائها، أبرزها "الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية" بنسبة (9.1%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (2.6%)، و"عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" بنسبة (316.1%)، فيما أظهر مؤشر "المساحات المرخصة للبناء" تراجعاً بنسبة 31.0%، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2021	المؤشـــر	2021	الفترة المتاحة	2022
13.6	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-9.3	كانون ثاني	2.6
-10.2	المنتجات الغذائية	-9.9		-6.6
-3.6	منتجات التبغ	-3.6		-3.3
106.5	منتجات نفطية مكررة	-21.1		77.3
-6.3	صنع الملابس	-33.1		-19.3
0.7	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	30.8		-0.3
2.5	المنتجات الكيميائية	-8.2		3.8
6.6	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	6.0		9.1
25.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	3.0		6.4
6.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	6.1		9.2
4.3	**انتاج البوتاس**	10.1		4.2
52.9	**المساحات المرخصة للبناء**	41.7		-31.0
14.2	**انتاج الفوسفات**	-1.7		11.3
20.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-65.1	كانون ثاني - شباط	82.2
46.8	**حجم التداول في سوق العقار**	15.4		9.4
89.8	**عدد المغادرين**	-83.1		184.1
108.7	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	-83.9		316.1

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 2.2%، مقابل استقرار نسبي خلال ذات الفترة من عام 2021، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 19.1%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 18.5% خلال ذات الفترة من عام 2021، متأثراً، في جانب منه، بعوامل الطلب والعرض الناجمة عن أحوال الطقس غير الاعتيادية التي سادت بعض الأيام خلال هذه الفترة.
- مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 6.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.3% خلال الشهرين الأولين من عام 2021.
- مجموعة "الثقافة والترفيه"، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.0%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.4% خلال الشهرين الأولين من عام 2021.

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للأعوام (2015-2022)، %

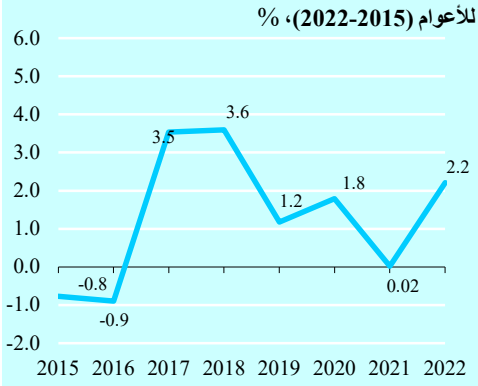

معدل التضخم خلال الشهرين الاولين لعامي 2021 - 2022

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2021 كانون ثاني- شباط	2022 كانون ثاني- شباط	2021 كانون ثاني- شباط	2022 كانون ثاني- شباط
جميع المواد	**100.00**	**0.02**	**2.21**	**0.02**	**2.21**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.52**	**0.06**	**2.93**	**0.02**	**0.78**
الغذاء	**23.80**	**-0.09**	**3.29**	**-0.02**	**0.78**
الحبوب ومنتجاتها	4.17	1.66	1.92	0.07	0.08
اللحوم والدواجن	4.69	4.06	1.81	0.19	0.09
الأسماك ومنتجات البحر	0.41	3.21	0.80	0.01	0.00
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.72	2.93	1.00	0.11	0.04
الزيوت والدهون	1.70	4.60	4.20	0.08	0.07
الفواكه والمكسرات	2.57	1.24	-0.61	0.03	-0.02
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	-18.49	19.06	-0.56	0.47
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.37**	**6.17**	**-0.04**	**0.26**	**0.00**
المشروبات الكحولية	0.01	21.29	0.55	0.00	0.00
التبغ والسجائر	4.37	6.15	-0.04	0.26	0.00
3) الملابس والأحذية	**4.12**	**-1.04**	**0.19**	**-0.04**	**0.01**
الملابس	3.41	-0.83	0.29	-0.03	0.01
الأحذية	0.71	-2.06	-0.28	-0.01	0.00
4) المساكن، منها:	**23.78**	**-0.70**	**0.85**	**-0.17**	**0.20**
الإيجارات	17.54	1.67	-0.13	0.30	-0.02
الوقود والإنارة	4.69	-9.92	4.22	-0.45	0.17
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.94**	**-0.01**	**1.42**	**0.00**	**0.07**
6) الصحة	**4.00**	**4.54**	**-1.82**	**0.18**	**-0.08**
7) النقل	**15.98**	**-2.25**	**6.29**	**-0.36**	**0.99**
8) الاتصالات	**2.83**	**2.27**	**0.00**	**0.06**	**0.00**
9) الثقافة والترفيه	**2.55**	**-1.40**	**4.96**	**-0.03**	**0.12**
10) التعليم	**4.35**	**-0.23**	**1.22**	**-0.01**	**0.05**
11) المطاعم والفنادق	**1.79**	**2.84**	**0.36**	**0.05**	**0.01**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.77**	**1.68**	**0.82**	**0.08**	**0.04**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 1.6 نقطة مئوية خلال الشهرين الأولين من عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 1.0 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2021.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "المشروبات والمرطبات" (2.7%)، والصحة (1.8%)، وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات مجتمعة بخفض معدل التضخم بواقع 0.1 نقطة مئوية خلال الشهرين الأولين من عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.2 خلال ذات الفترة من عام 2021.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط من عام 2022 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون ثاني 2021)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة" (5.2%)، و"المشروبات غير الكحولية" (0.2%) من جهة، وتراجع أسعار عدد آخر من المجموعات والبنود، أبرزها "الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.2%)، و"اللحوم والدواجن" (0.1%)، من جهة أخرى.

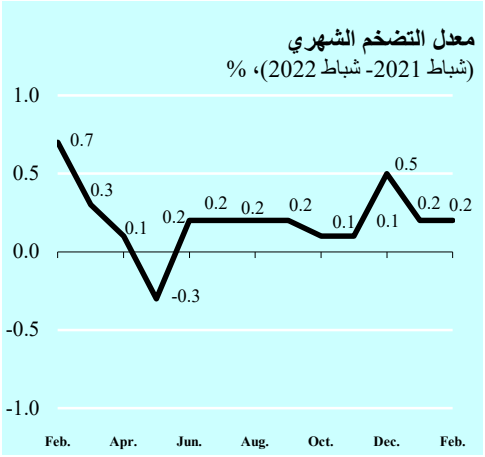

سوق العمل

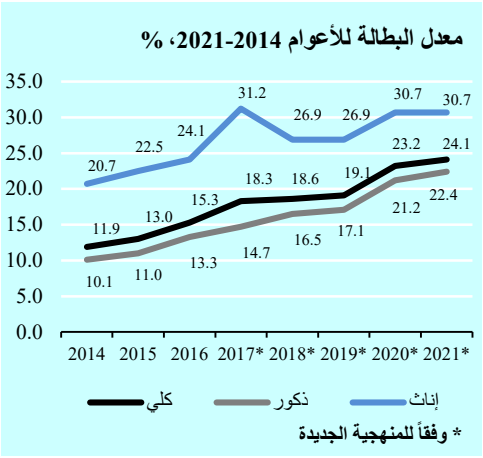

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 24.1% (22.4% للذكور و30.7% للإناث) خلال عام 2021، وذلك مقابل 23.2% (21.2% للذكور و30.7% للإناث) خلال عام 2020.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال عام 2021 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 60.9%) و20-24 سنة (بواقع 47.3%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 28.5% خلال عام 2021، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 22.9%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.0% (54.0% للذكور و14.0% للإناث)، بالمقارنة مع 34.0% (53.6% للذكور و14.2% للإناث) خلال عام 2020.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.8% خلال عام 2021.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,730.6 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2021، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 2,182.4 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2020. وفي حال استثناء المنح الخارجية (803.3 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 2,533.9 مليون دينار (7.9% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 2,973.3 مليون دينار (9.6% من GDP) خلال عام 2020.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,325.8 مليون دينار، ليصل إلى 20,259.5 مليون دينار (63.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,625.6 مليون دينار (42.4% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,408.9 مليون دينار، ليصل إلى 15,507.2 مليون دينار (48.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,137.5 مليون دينار (47.1% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2021 بمقدار 2,734.7 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 35,766.7 مليون دينار (111.3% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,763.1 مليون دينار (89.5% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شـــهر كانون الأول من عام 2021 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 بمقدار 147.7 مليون دينار، أو ما نسـبته 21.8%، لتبلغ 825.0 مليون دينار. أما خلال عام 2021، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 1,099.3 مليون دينار، أو ما نسبته 15.6%، عن مستواها خلال عام 2020، لتصـــل إلى 8,128.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 1,086.9 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 12.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2021

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون الأول		معدل النمو	كانون الثاني – كانون الأول		معدل النمو
	2020	2021	%	2020	2021	%
الإيرادات العامة	**677.3**	**825.0**	**21.8**	**7,028.9**	**8,128.2**	**15.6**
الإيرادات المحلية، منها:	598.7	605.7	1.2	6,238.0	7,324.9	17.4
الإيرادات الضريبية، منها:	446.8	433.3	-3.0	4,958.6	5,626.9	13.5
ضريبة المبيعات	353.4	343.8	-2.7	3,533.9	4,038.7	14.3
الإيرادات الأخرى	151.1	171.4	13.4	1,272.1	1,690.4	32.9
المنح الخارجية	78.6	219.4	179.1	790.8	803.3	1.6
إجمالي الإنفاق	**1,092.1**	**1,068.3**	**-2.2**	**9,211.3**	**9,858.8**	**7.0**
النفقات الجارية	830.5	794.4	-4.3	8,388.5	8,720.6	4.0
النفقات الرأسمالية	261.6	273.9	4.7	822.8	1,138.2	38.3
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-414.8**	**-243.3**	**-**	**-2,182.4**	**-1,730.6**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	**-**	**-**	**-**	**-7.0**	**-5.4**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2021 بمقدار 1,086.9 مليون دينار، أو ما نسبته 17.4%، مقارنة عام 2020 لتصل إلى 7,324.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 668.3 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 418.3 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.2 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

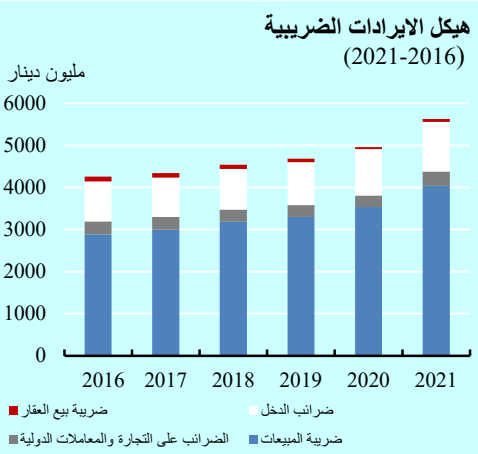

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2021 بمقدار 668.3 مليون دينار، أو ما نسبته 13.5%، مقارنة عام 2020 لتصل إلى 5,626.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 76.8% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 504.8 مليون دينار، أو ما نسبته 14.3%، لتبلغ 4,038.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 71.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 210.4 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 188.8 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 55.5 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 50.1 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 76.0 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9%، لتصل إلى 1,179.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 21.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية، الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل

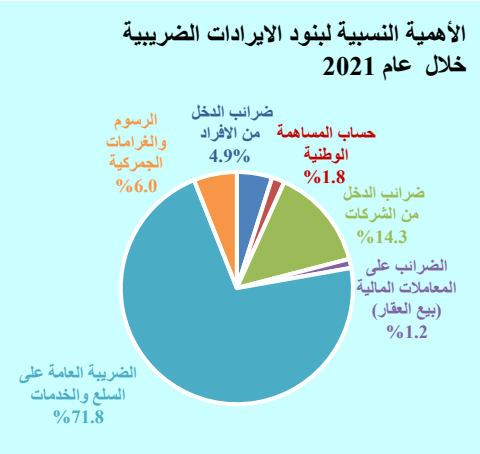

لقانون ضريبة الدخل، بمقدار 34.2 مليون دينار، أو ما نسبته 52.0%، لتصل الى 100.0 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 29.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 12.9 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9%، لتبلغ 276.8 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 68.1% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 802.8 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 63.6 مليون دينار، أو ما نسبته 23.2%، لتصل إلى 338.0 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 23.8 مليون دينار، أو ما نسبته 50.9%، لتصل إلى 70.6 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2021 بمقدار 418.3 مليون دينار، أو ما نسبته 32.9%، لتصل إلى 1,690.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 204.3 مليون دينار لتبلغ 838.4 مليون دينار، وارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 122.7 مليون دينار لتبلغ 357.9 مليون دينار (منها 335.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 206.7 مليون دينار خلال عام 2020)، وارتفاع الايرادات المختلفة بمقدار 91.3 مليون دينار لتبلغ 494.1 مليون دينار.
- ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2021 بمقدار 0.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7%، مقارنة مع عام 2020 لتصل إلى 7.5 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال عام 2021 بمقدار 12.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%، لتصل إلى 803.3 مليون دينار، مقابل 790.8 مليون دينار خلال عام 2020.

■ النفقات العامة

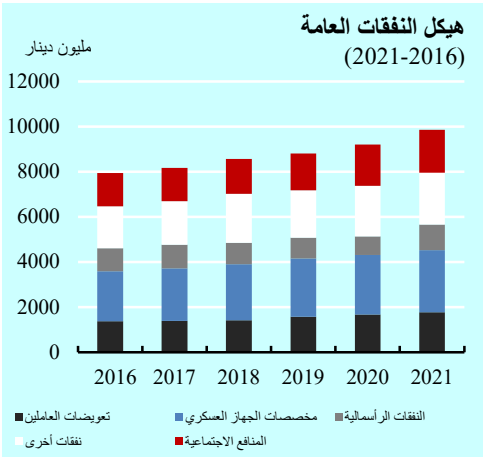

انخفضت النفقات العامة خلال شهر كانون الأول من عام 2021، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020، بمقدار 23.8 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2%، لتبلغ 1,068.3 مليون دينار. أما خلال عام 2021، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 647.5 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0%، عن مستواها خلال عام 2020 لتصل إلى 9,858.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 38.3%، والنفقات الجارية بنسبة 4.0%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2021 بمقدار 332.1 مليون دينار، أو ما نسبته 4.0%، لتصل إلى ما مقداره 8,720.6 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 88.5% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات

المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 9.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 84.0% مقابل 74.4% خلال عام 2020. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 160.0 مليون دينار، ليبلغ 1,403.4 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 113.9 مليون دينار، لتصل إلى 2,749.6 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 94.5 مليون دينار، لتصل إلى 1,771.3 مليون دينار .

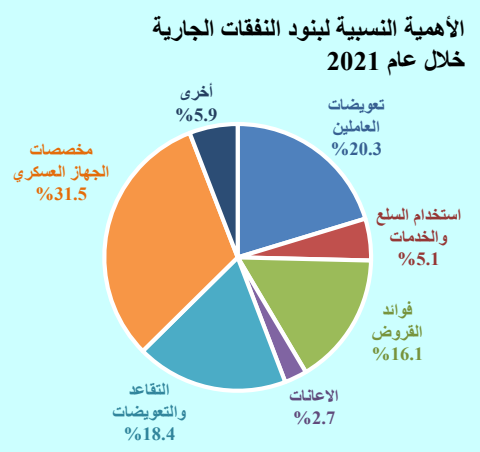

- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 34.5 مليون دينار، لتصل إلى 1,605.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 26.5 مليون دينار، ليبلغ 441.7 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 72.7 مليون دينار، ليصل إلى 238.1 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال عام 2021 بمقدار 315.4 مليون دينار، أو ما نسبته 38.3%، مقارنة مع عام 2020، لتصل إلى 1,138.2 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

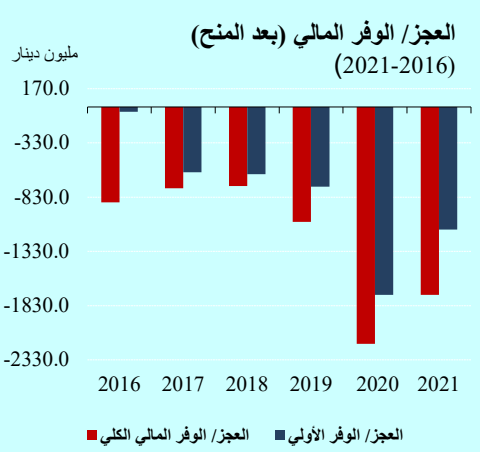

- انخفض العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 451.8 مليون دينار خلال عام 2021، ليصل الى ما مقداره 1,730.6 مليون دينار (5.4% من GDP)، مقابل عجز مقداره 2,182.4 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2020. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 2,533.9 مليون دينار (7.9% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 2,973.3 مليون دينار (9.6% من GDP) خلال عام 2020.

- حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 1,130.5 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال عام 2021، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 1,729.9 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2020. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 327.2 مليون دينار (1.0% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 939.0 مليون دينار (3.0% من GDP) خلال عام 2020.

رصيد دين الحكومة

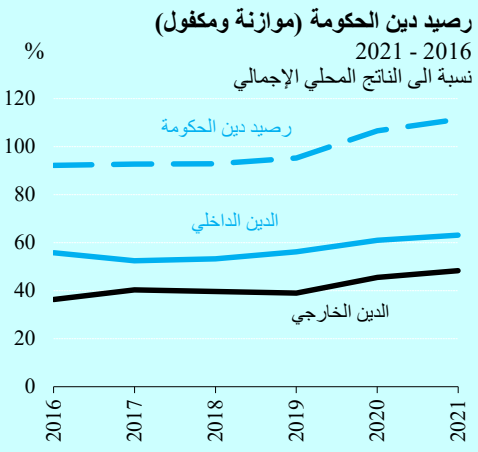

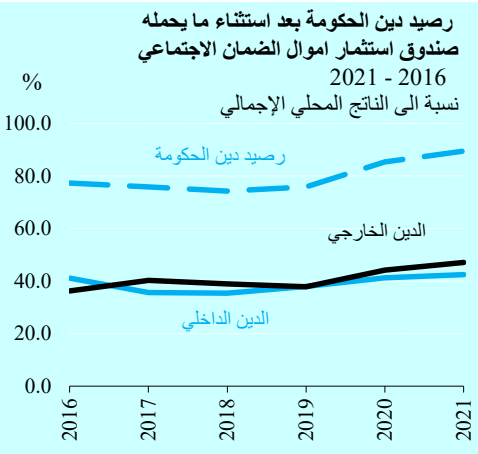

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,325.8 مليون دينار، ليصل إلى 20,259.5 مليون دينار (63.1% من GDP مقابل 61.0% من GDP في نهاية 2020). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,388.7 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 63.0 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2020، ليصلا إلى 17,883.4 مليون دينار و2,376.1 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 841.6 مليون دينار، ليبلغ 13,625.6 مليون دينار (42.4% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,408.9 مليون دينار، ليصل إلى 15,507.2 مليون دينار (48.3% من GDP مقابل 45.5% من GDP في نهاية عام 2020). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 69.5% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 12.4%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 8.3%، تلاه الدينار الكويتي (3.9%)، والين الياباني (3.9%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,422.3 مليون دينار، ليبلغ 15,137.5 مليون دينار (47.1% من GDP).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2021 بمقدار 2,734.7 مليون دينار، ليصل إلى 35,766.7 مليون دينار (111.3% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,763.1 مليون دينار (89.5% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).

- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال عام 2021 بمقدار 254.2 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2020، لتبلغ 1,829.6 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,387.1 مليون دينار، وفوائد بقيمة 442.5 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2022

نيسان

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتثبيت أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، ورفع أسعار زيت الوقود ووقود الطائرات بأنواعه والاسفلت، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2022		معدل النمو %
		آذار	نيسان	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	850	850	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,085	1,085	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,235	1,235	0.0
السولار	فلس/ لتر	615	615	0.0
الكاز	فلس/ لتر	615	615	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	491.3	574.5	16.9
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	589	766	30.1
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	594	771	29.8
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	609	786	29.1
الإسفلت	دينار/ طن	486.2	569.5	17.1

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2022/4/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2022.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2022.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آيار 2022.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

كانون الثاني

- تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (معفاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح معفاة.
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.
  - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و30% و35% و40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثيل محلي، لتخضع للنسبة التالية:
    - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
    - 20% من تاريخ 2025/1/1.
    - 15% من تاريخ 2027/1/1.
- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبة المدارس (الكيك، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.
- انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.

- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
  - استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.
  - استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.
  - استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:
    - مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
    - مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة اشهر.
    - مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة اشهر.

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2021

كانون الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الأول 2021.
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2022/3/31.

تشرين الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الثاني 2021.

تشرين الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الأول 2021.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2021.
- إقرار قانون ملحق لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2021، وقد تضمن منحة خارجية اضافية بقيمة 263.0 مليون دينار (منحة أمريكية) لتغطية كلف الإجراءات التحفيزية والتخفيفية التي أعلنت عنها الحكومة في وقت سابق لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث توزعت بواقع 78.5 مليون دينار لتغطية نفقات جارية، و184.5 مليون دينار لتغطية نفقات رأسمالية.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2021.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2021.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على عجائن الورق والكرتون المستخدمة في تصنيع الأطباق التي يوضع فيها البيض، والكرتون الذي يعاد تصنيعه أو تدويره ويستخدم لصناعة أطباق البيض، وأطباق البيض الكرتونية، لتصبح خاضعة لنسبة ضريبية مخفضة تبلغ 4%.

حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2021.

- أصدر رئيس الوزراء أمر دفاع يقضي بوضع حد أعلى لتكاليف أجور نقل البضائع المستوردة حتى مكان إدخالها لغايات تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة إلى المملكة، وذلك اعتباراً من 2021/7/1 ولغاية 2021/12/31، على النحو التالي:

مصدر البضائع	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 20 قدم	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 40 قدم
شرق آسيا والشرق الأقصى	2,000	4,000
أوروبا	1,500	3,000
أمريكا	1,700	3,400

- قرر مجلس الوزراء إعفاء الأردنيين المشاركين في برنامج "أردننا جنة" من رسوم دخول المواقع الأثرية والسياحية حتى تاريخ 2021/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2021/12/31.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2021.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2021.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2021.
- إطلاق حزمة تحفيزية وتخفيفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والمواطنين، حتى نهاية العام الجاري، لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، بقيمة 448 مليون دينار (1.4% من الناتج)، موزعة على 423 مليون دينار من وزارة المالية، و25 مليون دينار من مؤسسة الضمان الاجتماعي.

- تخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية على الطرود البريدية المعدة للاستخدام الشخصي التي لا تزيد قيمتها عن 200 دينار، ورفع سقف قيمة الطرود الخاضعة للتخفيض بمقدار الضعف، لتصبح رسماً موحداً بنسبة 10% من القيمة، وبحد أدنى 5 دنانير، بدلاً من 5 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 50 دينار و10 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 100 دينار. إضافة إلى اتخاذ إجراءات تبسيطية أخرى في مجال التجارة الالكترونية بهدف التسهيل على المواطنين وتشجيع قطاع اللوجستيات وشريحة الرياديين في مجال التجارة الالكترونية وتسريع عملية التخليص.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2021.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2021.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 45%، وذلك اعتباراً من 2021/1/1.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخابز بمقدار 200 دينار من أصل 400 دينار ولمدة ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

نيسان

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الإقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد).

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2021

كانون الأول

- التوقيع على أربع اتفاقيات منح تنموية مقدمة من الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي من خلال بنك الاعمار الالماني (KfW)، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 86 مليون يورو، وذلك لدعم قطاعي المياه والصرف الصحي والتعليم.
- التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر بقيمة 70 مليون يورو مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، وذلك لتمويل مشروع زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية في وادي الأردن، وتوفير المياه للاستخدامات المتعددة كالمنزلية والصناعية، وتقليل فاقد المياه، وتوفير المياه الصالحة للشرب في عمان واربد.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الايطالية، بقيمة 990 ألف يورو، وذلك لتنفيذ مشروع مبادرة الإنتاج والاستخدام المستدامين للموارد الزراعية الطبيعية في محافظة معان.
- التوقيع على اتفاقيتي منح ومساعدات تنموية مقدمتين من الحكومة الأمريكية، بقيمة 597 مليون دولار، وذلك كجزء من برنامج المساعدات الاقتصادية الحكومية الأمريكية للحكومة الأردنية للعام 2021، والبالغة 1.2 مليار دولار.
- التوقيع على اتفاقية المرحلة الأولى من قرض ميسر بقيمة 50 مليون يورو مقدم من بنك الاعمار الالماني (KfW)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء المدارس الحكومية الجديدة، وذلك ضمن برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي الجديد للأعوام 2021 – 2023.

تشرين الثاني

- التوقيع على مذكرات تفاهم بين الحكومتين الأردنية واليابانية، تقدم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بموجبها قرض بقيمة 100 مليون دولار، لدعم الموازنة العامة ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها المملكة ولتعزيز الحماية الاجتماعية.
- التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر بقيمة 30 مليون يورو مقدم من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وذلك لبناء محطة حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الغباوي.
- التوقيع على اتفاقيتي مساعدات تنموية بقيمة 80 مليون دولار مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وذلك في اطار مساندة جهود الحكومة التنموية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال الطاقة، وكذلك دعم لخطة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية في قطاع الصحة.

آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من صندوق قطر للتنمية، بقيمة 6.7 مليون دولار، وذلك لتطوير وتعزيز قطاع التعليم من خلال تأهيل وتحسين القدرات التعليمية للشباب.

تموز

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تمويل مقدمة من البنك الدولي، بقيمة إجمالية 853.8 مليون دولار، وذلك لدعم جهود الحكومة في مجال منظومة الحماية الاجتماعية وتنفيذ أجندة الاصلاحات الاقتصادية وإعادة التعافي للاقتصاد من خلال دعم البرامج التي تدعم استمرارية فرص التشغيل وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص ودعم تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.
- التوقيع على اتفاقيات منحة لتوفير لقاحات فيروس كورونا مقدمة من جمعية قطر الخيرية، بقيمة 10 مليون ريال، وذلك لدعم جهود الحكومة في توفير اللقاحات للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين.
- التوقيع على أربع اتفاقيات مساعدات تنموية مقدمة من بنك الإعمار الألماني (KFW)، بقيمة 89 مليون يورو، منها 15 مليون يورو منح، و74 مليون يورو قروض ميسرة جداً، وذلك لدعم مشاريع تنموية ذات أولوية في قطاعي المياه والبيئة.

أيار

- التوقيع على اتفاقية مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الايطالية بقيمة 235.0 مليون يورو، التي تأتي ضمن البرنامج التأشيري للمساعدات الإيطالية للأردن للفترة (2021-2023)، توزعت على النحو التالي:
  - 30 مليون يورو منحة لتمويل مشاريع تنموية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين.
  - 20 مليون يورو اتفاقية مبادلة دين لتمويل مشاريع تعزز من التنمية الشاملة والمستدامة.
  - 185 مليون يورو قروض ميسره، يخصص منها 50 مليون يورو لمشروع ناقل المياه الوطني، و85 مليون يورو لدعم القطاع الصحي، و50 مليون يورو لدعم القطاع الزراعي.

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.8 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز الحماية الأمنية في المناطق الحدودية.

كانون الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 22.9 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع تأهيل محطة زي لتزويد مياه الشرب لمحافظتي العاصمة عمان والبلقاء.
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 59 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة/ الرعاية الصحية العامة للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 27.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 577.0 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 22.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 1,347.8 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شـــهد عجز الميزان التجاري (الصـــادرات الكلية مطروحاً منها المستـــوردات) خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 19.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 ليبلغ 770.8 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 188.4% لتبلغ 327.8 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021. فيما ارتفعت مدفوعات السفر خلال عام 2022 بنسبة 124.4% لتصل الى 124.4 مليون دينار لتصل إلى 99.2 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الشـــهرين الأولين من عام 2022 بنسـبة 1.0% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 412.8 مليون دينار.
- ســجل الحســـاب الجاري لميزان المدفوعات (متضـــمناً المنح) عجزاً مقداره 2,822.7 مليون دينار (8.8% من GDP) خلال عام 2021 مقارنة مع عجز مقداره 1,778.8 مليون دينار (5.7% من GDP) خلال عام 2020. أما باســتثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحســاب الجاري ليبلغ ما نسـبته 12.1% من GDP خلال عام 2021 مقارنة مع عجز نسبته 9.1% من GDP خلال عام 2020.

- سـجّل الاسـتثمار الأجنبي المباشـر تدفقاً للداخل مقداره 441.5 مليون دينار خلال عام 2021، مقارنة مع تدفق للداخل بلغت قيمته 539.8 مليون دينار خلال عام 2020.
- سـجّل صـافي وضـع الاسـتثمار الدولي في نهاية عام 2021 صـافي التزام نحو الخارج بمقدار 35,011.3 مليون دينار، مقارنة مع صـافي التزام نحو الخارج بلغ 33,707.4 مليون دينار في نهاية عام 2020.

التجارة الخارجية

- في ضـوء ارتفاع الصـادرات الوطنية بمقدار 118.7 مليون دينار، وارتفاع المسـتوردات بمقدار 247.6 مليون دينار خلال شـهر كانون الثاني من عام 2022، سـجّل حجم التجارة الخارجية (الصـادرات الوطنية مضـافاً إليها المسـتوردات) ارتفاعاً مقداره 366.3 مليون دينار مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2021 ليبلغ 1,871.3 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني			
	2021	معدل النمو (%)	2022	معدل النمو (%)
	القيمة	2021/2020	القيمة	2022/2021
التجارة الخارجية	1,505.0	-3.2	1,871.3	24.3
الصادرات الكلية	453.1	-9.4	577.0	27.3
الصادرات الوطنية	404.8	-6.7	523.5	29.3
المعاد تصديره	48.3	-27.1	53.5	10.8
المستوردات	1,100.2	-1.9	1,347.8	22.5
الميزان التجاري	-647.1	4.1	-770.8	19.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني		
	2021	2022	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الهند	55.2	100.9	82.8
الولايات المتحدة الأمريكية	121.7	96.5	-20.7
السعودية	39.7	42.8	7.8
استراليا	6.7	40.4	503.0
العراق	27.0	38.4	42.2
ماليزيا	1.3	23.3	-
مصر	7.0	13.9	98.6
المستوردات			
الصين	164.1	233.1	42.0
السعوديه	181.2	125.9	-30.5
الامارات	35.2	120.9	243.5
الولايات المتحدة الأمريكية	79.0	108.8	37.7
المانيا	48.4	55.5	14.7
تركيا	29.7	47.3	59.3
مصر	46.0	43.0	-6.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال شـــهر كانون الثاني من عام 2022 ارتفاعاً نسـبته 27.3% لتصـــل إلى 577.0 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصـادرات الوطنيـة بمقـدار 118.7 مليون دينـار (29.3%) لتصـــل 523.5 مليون دينـار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 5.2 مليون دينار (10.8%) لتصـــل إلى 53.5 مليون دينار.

♦ وبالنظر إلى تطورات أهم الصـادرات الوطنية خلال شـهر كانون الثاني من عـام 2022 بـالمقـارنـة مع الشـــهر المقـابـل من عـام 2021، يلاحظ مـا يلي:

- ارتفاع الصـــادرات من الاســمدة بـمـقـدار 48.8 مـلـيـون دينـار (201.7%)، لتصـــل إلى 73.0 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وأسـتراليا والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسـبته 90.4% من إجمـالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال شهر كانون الثاني من عامي 2021 و2022، مليون دينار

	2021	2022	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات الوطنية	**404.8**	**523.5**	**29.3**
الملابس	**116.8**	**81.2**	**-30.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	96.9	69.7	-28.1
البوتاس	**48.9**	**76.9**	**57.3**
الهند	19.3	21.6	11.9
ماليزيا	1.0	20.5	-
استراليا	5.6	10.1	80.4
الأسمدة	**24.2**	**73.0**	**201.7**
الهند	1.8	30.6	-
استراليا	0.0	30.0	-
الولايات المتحدة الأمريكية	15.7	5.4	-65.6
الفوسفات	**18.8**	**49.8**	**164.9**
الهند	18.8	29.6	57.4
أندونيسيا	0.0	8.9	-
كوريا الجنوبية	0.0	4.0	-
منتجات دوائية وصيدلية	**29.2**	**27.8**	**-4.8**
العراق	5.1	8.1	58.8
السعودية	4.5	3.2	-28.9
الولايات المتحدة الامريكية	1.8	2.9	61.1
اليمن	2.1	2.6	23.8
حامض الفوسفوريك	**13.3**	**15.3**	**15.0**
الهند	12.6	14.4	14.3
مصر	0.5	0.6	20.0
الخضروات	**6.2**	**10.9**	**75.8**
السعودية	1.0	2.5	150.0
الكويت	1.0	1.5	50.0
البحرين	0.8	1.4	75.0
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**10.8**	**10.8**	**0.0**
العراق	4.9	5.4	10.2
السعودية	2.5	2.5	0.0
ليبيا	0.4	1.0	150.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

اهـم السلـــع المصدرة
خلال شهر كانون الثاني من عام 2022، بالمليون دينار

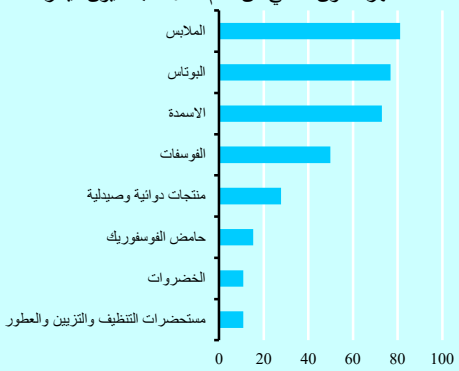

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، خلال شهر كانون الثاني من عام 2022

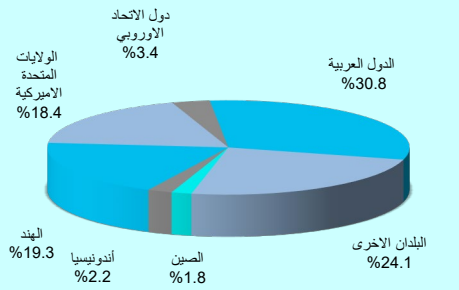

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 31.0 مليون دينار (164.9%)، لتصل إلى 49.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية على ما نسبته 85.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 28.0 مليون دينار (57.3%)، لتصل إلى 76.9 مليون دينار. وقد استحوذت الهند وماليزيا وأستراليا على ما نسبته 67.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 4.7 مليون دينار (75.8%)، لتصل إلى 10.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والبحرين على ما نسبته 49.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة
- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 2.0 مليون دينار (15.0%)، لتصل إلى 15.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند ومصر على ما نسبته 98.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفاض الصادرات من الملابس بمقدار 35.6 مليون دينار (30.5%)، لتصل إلى 81.2 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 85.8% من إجمالي صادرات الملابس.

مستوى التصنيف: عام

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والأسمدة والفوسفات و"منتجات دوائية وصيدلية" وحامض الفوسفوريك والخضروات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 على ما نسبته 66.0% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 66.3% خلال ذات الشهر من عام 2021. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الهند والولايات المتحدة الأميركية والسعودية وأستراليا والعراق وماليزيا ومصر على ما نسبته 68.0% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 مقارنة مع 63.9% خلال نفس الشهر من عام 2021.

المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 22.5% لتصل إلى 1,347.8 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 1.9% خلال الشهر المقابل من عام 2021.

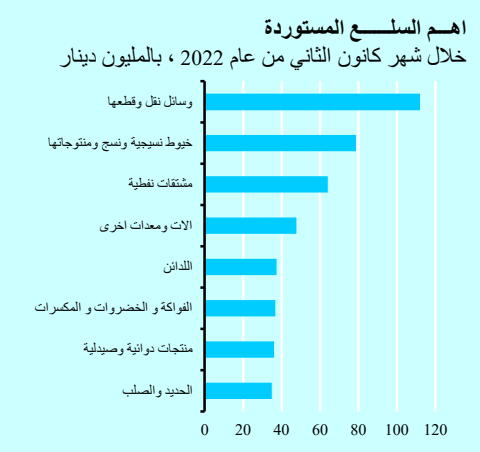

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بالمقارنة مع ذات الشهر من عام 2021، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 30.6 مليون دينار (63.6%)، لتصل إلى 78.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 77.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 19.4 مليون دينار (43.5%)، لتصل الى 64.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الامارات والسعودية ما نسبته 97.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 17.4 مليون دينار (18.4%)، لتصل إلى 112.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان ما نسبته 63.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات ومعدات أخرى" بمقدار 15.6 مليون دينار (48.6%)، لتصل الى 47.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وألمانيا وإيطاليا ما نسبته 72.5% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون الثاني من عامي 2021 و2022، مليون دينار

	2021	2022	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**1,100.2**	**1,347.8**	**22.5**
وسائل نقل وقطعها	**94.6**	**112.0**	**18.4**
كوريا الجنوبية	18.2	21.8	19.8
الولايات المتحدة الأمريكية	15.8	18.1	14.6
الصين	3.1	15.5	400.0
اليابان	15.6	15.4	-1.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**48.1**	**78.7**	**63.6**
الصين	21.2	41.2	94.3
تايوان	9.5	12.1	27.4
تركيا	4.4	7.3	65.9
مشتقات نفطية	**44.6**	**64.0**	**43.5**
الإمارات	0.3	31.8	-
السعودية	30.8	30.5	-1.0
آلات ومعدات أخرى	**32.1**	**47.7**	**48.6**
الصين	12.4	14.8	19.4
المانيا	2.4	13.6	466.7
إيطاليا	5.6	6.2	10.7
اللدائن	**30.3**	**37.3**	**23.1**
السعودية	16.5	17.0	3.0
الصين	2.5	5.9	136.0
الإمارات	1.8	2.5	38.9
الفواكه والخضروات والمكسرات	**32.7**	**36.7**	**12.2**
مصر	3.2	3.5	9.4
الولايات المتحدة الأمريكية	5.2	3.3	-36.5
سوريا	3.0	3.2	6.7
منتجات دوائية وصيدلية	**34.9**	**36.0**	**3.2**
المانيا	6.5	3.6	-44.6
الصين	2.2	3.5	59.1
الولايات المتحدة الأمريكية	2.8	3.4	21.4
الحديد والصلب	**39.0**	**34.9**	**-10.5**
الصين	2.6	9.4	261.5
السعودية	4.8	9.0	87.5
أوكرانيا	3.4	6.5	91.2

دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

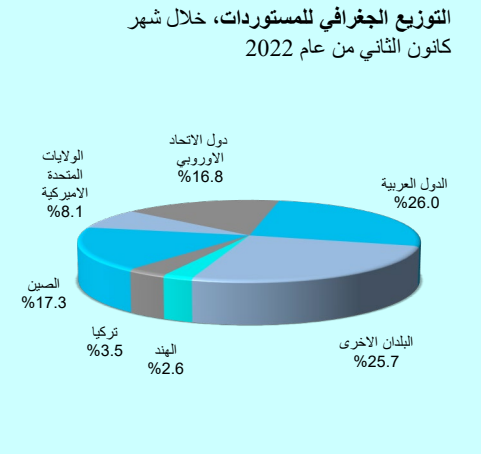

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 7.0 مليون دينار (23.1%)، لتصل إلى 37.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 68.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 4.0 مليون دينار (12.2%)، لتصل إلى 36.7 مليون دينار. وقد شكلت مصر والولايات المتحدة الأمريكية وسوريا ما نسبته 27.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" ومشتقات نفطية و"آلات ومعدات أخرى" واللدائن و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"منتجات دوائية وصيدلية" والحديد والصلب على ما نسبته 33.2% من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2022، مقارنة مع ما نسبته 32.4% خلال ذات الشهر من عام 2021. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والامارات والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتركيا ومصر خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 على ما نسبته 54.5% من إجمالي المستوردات مقابل 53.0% خلال ذات الشهر من عام 2021.

مستوى التصنيف: عام

■ **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 5.2 مليون دينار (10.8%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 53.5 مليون دينار.

■ **الميزان التجاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 123.7 مليون دينار (19.1%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 ليبلغ 770.8 مليون دينار.

❐ **إجمالي تحويلات العاملين في الخارج**

ارتفعت حوالات العاملين خلال الشهرين الأولين من عام 2022 بمقدار 4.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.0% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 412.8 مليون دينار.

❐ **السفر**

■ **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 188.4% لتبلغ 327.8 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.

■ **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 124.4% لتصل الى 99.2 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.

ميزان المدفوعات

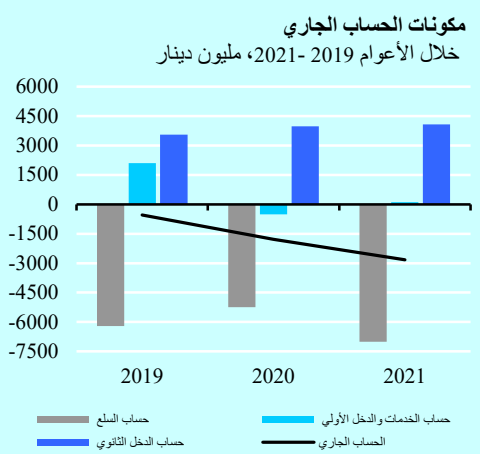

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2021 إلى ما يلي:

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,822.7 مليون دينار (8.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,778.9 مليون دينار (5.7% من GDP) خلال عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,874.7 مليون دينار (12.1% من GDP) خلال عام 2021 مقارنة مع 2,817.4 مليون دينار (9.1% من GDP) خلال عام 2020. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,765.3 مليون دينار (33.7%) ليصل إلى 7,009.2 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 5,243.9 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 273.8 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 421.7 مليون دينار.
  - ارتفاع عجز حساب الدخل الأولي ليبلغ 164.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 88.3 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 361.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 294.4 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 9.4 مليون دينار ليصل إلى 196.7 مليون دينار.

- ارتفاع صـــافي وفر حســـاب الدخل الثانوي بمقدار 102.6 مليون دينار ليصـــل إلى 4,077.6 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,975.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صـــافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 89.2 مليون دينار، ليصل إلى 3,025.6 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 13.4 مليون دينار، ليبلغ 1,052.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال من عام 2021 تدفقاً للداخل بمقدار 17.2 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال عام 2020. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,312.6 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,882.8 خلال عام 2020، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 441.5 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 539.8 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 165.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 301.6 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 2,739.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,847.3 مليون دينار.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,692.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 787.2 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2021 التزاماً نحو الخارج بلغ 35,011.3 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020 والبالغ 33,707.4 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2021 بمقدار 1,586.0 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2020 ليصل إلى 21,859.1 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية بمقدار 1,478.4 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 90.9 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 74.9 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2021 بمقدار 2,889.9 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 58,870.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصـــيد قروض الحكومة طويلة الاجل بمقدار 683.2 مليون دينار لتبلغ 6,419.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصـــيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصـــرفي بمقدار 649.4 مليون دينار لتصـــل الى 11,106.0 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 825.2 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 175.8 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 507.8 مليون دينار، ليبلغ 26,486.6 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 348.3 مليون دينار ليصل إلى 1,085.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد قروض البنوك قصيرة الأجل بمقدار 146.1 مليون دينار ليصل الى 563.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصـــيد الائتمان التجاري بمقدار 131.4 مليون دينار ليصـــل إلى 757.6 مليون دينار.
- انخفاض رصـــيد اســـتثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 6.3 مليون دينار لتبلغ 7,188.8 مليون دينار.